



دور الصناديق السيادية في تمويل التنمية المستدامة: دراسة حالة تمويل صندوق الاستثمارات العامة في برامج التنمية المستدامة في رؤية المملكة ٢٠٣٠

عبد الله مجرب السلمي

(طالب بمعهد الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبد العزيز)

بإشراف أ.د/ عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي

(استاذ الاقتصاد والتمويل الإسلامي - معهد الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبد العزيز)

تاريخ النشر: نُشر إلكترونياً بتاريخ ١٠ أغسطس ٢٠٢٦ م

الملخص :

يهدف البحث إلى دراسة دور الصناديق السيادية العالمية في تمويل البرامج الخاصة بالتنمية المستدامة، مع بوصفه النموذج التطبيقي الرائد في تمويل (PIF) التركيز العميق على صندوق الاستثمارات العامة السعودي البرامج الخاصة بالتنمية المستدامة ضمن إطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات والتقارير الرسمية الصادرة عن صندوق الاستثمارات السعودي، وكذلك المصادر العلمية المتخصصة. توصل البحث إلى أن صندوق الاستثمارات العامة يؤدي دوراً محورياً في تمويل برامج التنمية المستدامة من خلال استثماراته العالمية والمحلية في المشاريع الكبرى، مثل مشروع نيوم ومشروع البحر الأحمر ومشروع القدية، والتي تتقاطع بشكل واضح مع أهداف التنمية المستدامة لدى الأمم المتحدة. كما خلص البحث إلى أن الصناديق السيادية تمتلك قدرة أكبر من غيرها في دعم مشاريع التنمية المستدامة نظراً لاستثماراتها الكبيرة وطويلة الأجل. وأوصى البحث بتعزيز التكامل بين أهداف صندوق الاستثمارات العامة وتطوير أدوات قياس الأثر التنموي الفعلي لاستثمارات (ESG) ومعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكومية الصندوق.

الكلمات المفتاحية :

الصناديق السيادية، التنمية المستدامة، صندوق الاستثمارات العامة، رؤية 2030، التمويل المستدام، أهداف التنمية المستدامة.

Abstract:

This research examines the role of sovereign wealth funds (SWFs) in financing sustainable development, focusing on Saudi Arabia's Public Investment Fund (PIF) as a leading case study in funding sustainable development programs under Saudi Vision 2030. The study employs a descriptive-analytical methodology, analyzing official data, reports, and academic literature. The findings reveal that PIF plays a pivotal role in financing sustainable development through massive investments in giga-projects such as NEOM, The Red Sea, and Qiddiya, which align with the UN Sustainable Development Goals (SDGs). The research concludes that SWFs possess a unique capacity to support sustainable development owing to their long-term investment horizon and the magnitude of their assets under management. The study recommends enhancing the integration of SWF objectives with Environmental, Social, and Governance (ESG) sustainability criteria, and developing robust tools to measure the actual developmental impact of the Fund's investments.

Keywords:

Sovereign Wealth Funds, Sustainable Development, Public Investment Fund, Vision 2030, Sustainable Finance, SDGs.

المقدمة :

تعد الصناديق السيادية من أبرز الأدوات المالية التي تستخدمها الدول لإدارة أموالها واستثماراتها في تحقيق أهداف استثمارية وأهداف تنموية طويلة الأمد. وقد شهدت الصناديق السيادية نمواً سريعاً منذ بداية الألفية الجديدة، حيث تضاعف عددها خمسة أضعاف منذ عام 2000 لتصل إلى أكثر من مئة صندوق استثماري سيادي حول العالم، وتدار أصول تتجاوز ثلاثة عشر تريليون دولار أمريكي (Joint SDG Fund, 2025). وقد تزايد الاهتمام في المؤسسات الأكاديمية والعلمية بدور هذه الصناديق في دعم التنمية المستدامة، خاصة بعد إقرار أهداف التنمية المستدامة الأممية في عام 2015 (United Nations, 2015). وتُعرّف صناديق الثروة السيادية بأنها صناديق تملكها الدولة وتقوم بتوظيف فوائضها المالية في استثمارات داخل الدولة وخارجها، طويلة وقصيرة الأجل، هدفها تحقيق عوائد تجارية وتنمية الثروة الوطنية.

،وفي سياق المملكة العربية السعودية، وضمن رؤية متكاملة في دعم التنمية الوطنية والتنمية المستدامة أطلق صندوق الاستثمارات العامة عام 2017 بوصفه الذراع الاستثمارية التي تقوم عليها رؤية المملكة العربية السعودية في تنويع الاقتصاد وتطوير قطاعات استراتيجية (صندوق الاستثمارات العامة، ٢٠٢٦أ)

أولاً: مشكلة البحث وأهميته

تقييم فعالية تمويل صندوق الاستثمارات العامة لمبادرات ومشاريع رؤية 2030 في تحقيق هدف تنويع مصادر الدخل للمملكة العربية السعودية، وتحقيق تنمية مستدامة، ورفع مكانة المملكة العربية السعودية في الاقتصاد الدولي وقوتها الجيو اقتصادية

وينبثق من مشكلة البحث عدد من الإشكاليات الفرعية، أبرزها ما يلي

- ◆ تقييم نجاح الاستثمارات التي يستثمر فيها صندوق الاستثمارات في تحقيق أهدافها
- ◆ تقييم المشاريع والمبادرات التي قام الصندوق بتمويلها ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة
- ◆ تقييم التحديات والمخاطر التي واجهت استثمارات صندوق الاستثمارات العامة وما هي استراتيجياته في مجابعتها

ثانياً: تساؤلات البحث

يهدف البحث إلى الإجابة على هذه التساؤلات

- ◆ ما هية نوعية الاستثمارات التي يقوم بها صندوق الاستثمارات السعودي
- ◆ كيف أسهمت هذه الاستثمارات في تقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل
- ◆ كيف أسهمت تمويلات الصندوق في تحقيق التنمية المستدامة
- ◆ كيف أثر دور صندوق الاستثمارات على مكانة المملكة الجيو اقتصادية

ثالثاً: أهداف البحث

الأهداف:

- ◆ الدور الاقتصادي لصناديق الاستثمار السيادية في العالم
- ◆ تسليط الضوء على الدور الاقتصادي لصندوق الاستثمارات العامة في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030
- ◆ تقييم فعالية السياسات المستخدمة من قبل صندوق الاستثمارات العامة على الاقتصاد
- ◆ تحليل دور الصندوق في تعزيز الدور الجيو اقتصادي للمملكة
- ◆ تحليل أثر سياسة تنويع مصادر الدخل ودعم مشاريع التنمية المستدامة على اقتصاد المملكة العربية السعودية

رابعاً: فرضيات البحث

- ◆ توجد علاقة طردية بين تنويع مصادر الدخل والاستقرار الاقتصادي للمملكة
- ◆ تفردت المملكة في الاعتماد على الإمكانات المحلية في تمويل استثمارات التنمية بدلاً من القروض الدولية
- ◆ يسهم تمويل صندوق الاستثمارات في دعم التنمية المستدامة
- ◆ ساهم الصندوق في جذب الاستثمارات الدولية لتمويل مشاريع ومبادرات رؤية المملكة 2030 ورفع المكانة الدولية لاقتصاد المملكة
- ◆ يلعب صندوق الاستثمارات دوراً مهماً في تعزيز مكانة المملكة الجيو اقتصادية

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي لصناديق الثروة السيادية والتنمية المستدامة والعلاقة بينها وبين الصناديق السيادية ومهوم الجيو اقتصاد

شهد النظام الاقتصادي الدولي في الآونة الأخيرة بروز فاعلين جدد في الساحة الاقتصادية والمالية العالمية ومن أهمهم هم صناديق الثروة السيادية والتي أصبحت أحد أهم أدوات إدارة الفوائض المالية ومن هذا المنطلق سنتعرف في هذا الفصل عن مفهوم صندوق الثروة السيادية وعلى ساقه سنتحدث عن صندوق الاستثمارات العامة للمملكة العربية السعودية نشأته وأهدافه وماهي استراتيجيته الاستثمارية والاستثمارية وستستعرض رؤيا المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٣٠ وبرز المستهدفات التي سيقوم صندوق الاستثمارات بتحقيقها او له دور في تحقيق بعض المستهدفات

صناديق الثروة السيادية

لعله من المفيد في بداية هذا الموضوع تقديم عرض ملخص لاهم المفاهيم المرتبطة بصناديق الثروة السيادية وذلك من اجل تكوين صورة عامة في ذهن القارئ تساعد على فهم مضمون هذا البحث

المفهوم

بعيدا عن تعدد التعريفات التي يواجهها الباحث في هذا المجال والتي لا يوجد حولها اتفاق موحد من الممكن القول ان جوهر هذ التعريفات يتمحور حول كون صناديق الثروة السيادية مؤسسات استثمارية مملوكة للدولة تتولى إدارة واستثمار فوائض الدولة المالية خاصة من الصادرات النفطية او الفوائض التجارية وذلك من خلال توجيهها الى استثمارات خارجية وداخلية بهدف تحقيق عوائد مالية وتنمية الثروة الوطنية ودعم مشاريع التنمية المستدامة في الدولة (بطوري، د.ت، ص ٦٥)

النشأة والتطوير

من الناحية التاريخية لا تعد صناديق الثروة السيادية ظاهرة حديثة في النظام المالي العالمي من الرغم من تزايد الاهتمام بها من الدول في السنوات الأخيرة اذ تعود الى خمسينات القرن الماضي عندما قامت دولة الكويت بأنشاء اول صندوق سيادي عام ١٩٥٣ ثم لحقتها دول أخرى مثل الولايات المتحدة الامريكية وسنغافورة والامارات العربية المتحدة وكذلك كندا

وقد تزايد عدد هذه الصناديق بشكل ملحوظ مع مرور الوقت ليصل ال عشرات الصناديق حول العالم في ضل توسع كبير في حجم أصولها وتنوع أهدافها ومجال استثماراتها

ورغم وجودها المبكر لم يحظ موضوع موضوع الصناديق الاستثمارية باهتمام عالمي اللا في عام ٢٠٠٦ عقب الجدل الذي اثير حول محاولة احدى الشركات التابعة لموانئ دبي إدارة عدد من الموانئ في الولايات المتحدة الامريكية وهو متأثر قلق ومخاوف تتعلق بالنفوذ الأجنبي داخل الاقتصاد الأمريكي وقد أدى ذلك فتح نقاش عالمي حول طبيعية هذه الصناديق وكيفية عملها.

الفرق بين صناديق الثروة السيادية وباق الهيئات المالية البنوك المركزية

يتضح الفرق بين البنوك المركزية في الدول والصناديق السيادية بمنتجات الاستثمار حيث تركز البنوك المركزية على المنتجات الأكثر امانا وذلك بهدف حفظ السيولة بعكس الصندوق الذي من الممكن ان يركز على مشاريع ومنتجات عالية المخاطر مما يعطيه قابلية للحصول على عوائد أكبر صندوق التقاعد

صناديق التقاعد تحصل على أمواله عن طريق اشتراكات من الموظفين لتمويل الرواتب بينما تحصل صناديق الاستثمار موالها من الفوائض المالية للدولة

الشركات العمومية الأخرى

تخضع الشركات التجارية الأخرى للقانون التجاري وذلك من اجل طبيعتها في انتاج السلع والخدمات وذلك لا ينطبق على الصناديق السيادية كونها مؤسسة ذا استثمار طويل (بطوري، د.ت، ص ٦٦)

أنواع الصناديق السيادية :

ويمثل هذا التصنيف وفقا للمصدر او المنشأ ويمكننا ان نقسمه على قسمين القسم الأول وهي الصناديق التي تعتمد على فوائض الموارد الطبيعية مثل المنتجات النفطية والمعادن الموجودة في باطن الأرض والقسم الثاني هم الصناديق التي تقوم على فائض الميزان التجاري وتشمل تلك الصناديق التي تم تمولها من احتياطات العملة الأجنبية المتراكمة الناتجة عن وفرة الصادرات مثل الصناديق الموجودة في كوريا الجنوبية والصين (المجلة الدولية للفقهاء والقضاء والتشريع، ٢٠٢٢)

اهداف واهمية صناديق الثروة السيادية

هنالك اهداف عدة انشأت من اجلها صناديق الثروة السيادية مع مختلف أنواعها ومبررات انشاءها حيث تعتبر من اهم الأدوات المالية التي تستخدمها الدول في تحقيق اهداف متنوعة ومن اهم هذه الأهداف كالتالي تحقيق الاستقرار في الدخل :

تعمل هذه هذه الصناديق السيادية من اجل الحفاظ على الاستقرار المالي والهرب من التقلبات في الأسواق وتذبذب الأسعار الأساسية للمواد الأولية خاصة في الدول التي تعتمد على تصدير العالمي حيث تستخدم لإدارة الفوائض المالية الناتجة عن الموارد الطبيعية مثل الغاز والنفط حتى تتجنب العجز في تمويل الميزانية الناعمة للدولة وهذا ما يحقق الاستقرار الاقتصادي والمالي ويقلل من الاضطرابات اللتي تنتج عن تقلب الأسعار .

تحقيق العدالة بين الأجيال الحاضرة والقادمة

كثير من الصناديق الثروة السيادية تعتمد اوليا في موادها على الفوائض اللتي تنتج من تصدير الموارد لااولية واللت تعتبر موارد غير متجددة وبالتالي استغلالها في الوقت الحاضر سيحرم الجيل المستقبلية من هذه الثروات وحيث انه تعتبر لاصناديق السيادية وسيلة للحفاظ على ثروة الجيل المستقبلية من خلال إعادة استثمار العوائد للحصول على مصدر دخل إضافي مستدام بشكل استراتيجي .

زيادة الدخل والارباح

بفضل استثمارات صناديق الثروة السيادية يتم تحقيق مصدر دخل إضافي للارباح وذلك نتيجة الى الاستثمارات في شتى القطاعات على المستوى المحلي والدولي وعديد من المجالات سواء كانت مجالات اقتصادية او إنسانية .

٤ : تحقيق التنوع في الاقتصاد

تقوم الصناديق السيادية بالاستثمار في عديد من المشاريع وكذلك تقوم بتمويل مشاريع للبلد الام وتطوير البنية التحتية واقامات شركات على مستوى دولي وذلك بهدف تطوير بلدانها ومن ذلك نستنتج بان صناديق الثروة السيادية تلعب دورا محوريا وحيوي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقويته وحماية ثروات البلد (بن مبارك وباروق، ٢٠٢٥، ص ١٣)

أهمية صناديق الثروة السيادية

تعتبر صناديق الثروة السيادية أداة أساسية واستراتيجية لإدارة ثروات البلاد والعمل على تحقيق الاستقرار مما يجعلها عنصرا فعالا في العيد من الدول حيث انها تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على النظام الاقتصادي في العالم وذلك نظرا لعلومة الاقتصاد والعلاقات المتداخلة بين الدول وسنوضح اهم النقاط كالآتي

- ١: تساعد الصناديق السيادية على تخفيف الازمات الاقتصادية وتعزيز التعاون الدولي
- ٢: تعزيز الدور الاجتماعي والاقتصادي وزيادة التكامل الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة
- ٣: تقوم الصناديق السيادية بدعم السياسة المالية والنقدية وإدارة السيولة والعمل على تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية والعالمية
- ٤: تساعد الصناديق السيادية في إدارة الأصول للدولة بشكل افضل

. ثانياً: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها

تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي ما يحتاجه الحاضر دون التأثير بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وقد اعتمدت الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥ أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة التي تتضمن سبعة عشر هدفاً تشمل القضاء على الفقر والجوع، وضمان الصحة والتعليم الجيدين، وتحقيق المساواة، والعمل المناخي، وبناء البنية التحتية المستدامة. وتقوم التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد متكاملة هي: البعد الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي متوازن متعدد المصادر يحفظ اقتصاد الدولة ويكون محمي من الأزمات العالمية، وهناك البعد الاجتماعي الذي يهدف إلى رفع جودة الحياة وتحقيق عدالة اجتماعية بين المواطنين، والبعد الخاص بالبيئة الذي يُعنى بحماية الموارد الطبيعية والحد من التلوث والحد من خطورة الاحتباس الحراري والاعتماد على الطاقة النظيفة.

ثالثاً: العلاقة بين الصناديق السيادية والتنمية المستدامة

تتمتع الصناديق السيادية بخصائص فريدة تجعلها ذا تأهيل عالي لدعم اهداف التنمية المستدامة، أبرزها: طبيعتها الاستثمارية طويلة الأجل التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، وضخامة الأصول المدارة التي تمكنها من الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الكبرى، فضلاً عن الدعم الحكومي الذي يمنحها القدرة على معالجة إخفاقات السوق. وقد أظهرت الدراسات أن نحو ثلثي الصناديق السيادية حول العالم باتت تدمج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها الاستثمارية. (Joint SDG Fund, 2025)

غير أن بعض الدراسات أشارت إلى أن حجم استثمارات الصناديق السيادية الموجه فعلياً لدعم التنمية المستدامة لا يزال متواضعاً مقارنةً بإجمالي أصولها، إذ لم تتجاوز التزاماتها في مجال المناخ عشرة مليارات دولار من إجمالي أصولها البالغ تريليونات الدولارات (Reuters/Joint SDG Fund, 2023).

ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها: التزامات العوائد المالية المتوقعة، وعدم تطوير أدوات السوق المالية الكافية، والقيود التي تفرضها بعض الدول على الاستثمار في قطاعات معينة.

الفصل الثاني: دور صندوق الاستثمارات في تنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية المستدامة

(PIF) صندوق الاستثمارات العامة :

يُعد صندوق الاستثمارات العامة من أكبر الصناديق السادية في العالم من حيث الأصول المندرجة تحت الإدارة، والتي تبلغ نحو ٣,٥٣ تريليون ريال سعودي (ما يقارب ٩٤٠ مليار دولار)، موزعة على أكثر من ٢٢٠ شركة ضمن محفظته سواء كانت محلية أو عالمية. أسس الصندوق أكثر من ١٠٣ شركات حتى الآن، ويدعم استثماراته أكثر من ١٣ قطاعاً استراتيجياً.

و تعود جذور الصندوق إلى عام ١٩٧١م، حين تأسس كجزء من وزارة المالية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٢٤) الصادر في ١٣٩١/٦/٢٥هـ. لم يتغير دوره كثيراً خلال العقود التالية إلى أن أتى عام ٢٠١٤م، حيث مُنح صلاحية تأسيس شركات جديدة داخل المملكة وخارجها دون الحاجة لموافقة مسبقة من مجلس الوزراء. وفي العام التالي، انتقلت الإشراف عليه من وزارة المالية إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وهو ما عزز موقعه في إدارة الاستثمارات السيادية. أطلق عام ٢٠١٧م برنامج الصندوق للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠) بهدف تحديد المبادرات التي تخدم مستهدفات رؤية ٢٠٣٠، ثم صدر عام ٢٠١٩م نظام جديد وسّع من صلاحياته وأتاح له تنفيذ مهامه بمرونة أكبر. بُنيت خطة العمل المحدثة للفترة (٢٠٢١-٢٠٢٥) على نجاح البرنامج السابق، مع إبقائها متوائمة مع أهداف الرؤية الاستراتيجية .

يقود الصندوق مساراً في الاقتصاد السعودي يتجاوز كونه أداة استثمارية اعتيادية؛ فهو يشارك في توطيد التقنية ونقل المعرفة، وتنويع محافظه الاستثمارية، وتوسيع حضوره على المستوى العالمي عبر شراكات استراتيجية ومبادرات موجهة نحو تحقيق أهداف الرؤية ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني على المستويات العالمية ويهدف برنامج الصندوق إلى دعم الغايات الوطنية للمملكة من خلال الاستثمار محلياً ودولياً، وتنويع مصادر الدخل القومي، وتعظيم الأثر التنموي لاستثماراته عبر شراكات اقتصادية تعمق حضور المملكة إقليمياً وعالمياً. ويشكل هذا البرنامج ركيزة من ركائز رؤية ٢٠٣٠، إذ يركز على تنمية الثروات الوطنية ورفع مساهمة الناتج المحلي غير النفطي، وتوجيه الاستثمار نحو المشاريع ذات القيمة المضافة التي من شأنها رفع مكانة المملكة العربية السعودية على مستوى الاستثمار العالمي .

ترتكز أهداف الصندوق على أربعة محاور: الأول تعظيم أصول الصندوق، والثاني وإطلاق قطاعات جديدة وواعدة، والثالث هوا وبناء شراكات اقتصادية استراتيجية، ورابعاً وتوطيد التقنيات والمعرفة. وحدد البرنامج طموحات كمية واضحة، من أبرزها رفع نسبة المحتوى المحلي إلى ٦٠٪ على مستوى الصندوق وشركاته التابعة، وتخصيص ٢٤٪ من الأصول للأسواق العالمية. كذلك يستهدف مساهمة تراكمية قدرها ١,٢ تريليون ريال في الناتج المحلي غير النفطي، والإسهام في خلق نحو ١,٨ مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة، وتوجيه ٢١٪ من الأصول للقطاعات الجديدة، وصولاً بقيمة الأصول تحت الإدارة إلى ٤ تريليونات ريال.

خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٥) أطلق الصندوق حزمة من البرامج والمبادرات الاستراتيجية غطت قطاعات عدة: منها الطيران والدفاع عبر تطوير صناعات عسكرية محلية، والمركبات لتوطيد صناعة السيارات وصيانتها، ومواد وخدمات البناء لتعزيز سلاسل الإمداد ودعم المشاريع العقارية. كما شملت أيضاً المبادرات السلع الاستهلاكية والتجزئة لتمكين التجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية، والترفيه والسياحة والرياضة لإثراء جودة الحياة وبناء وجهات جديدة، والخدمات المالية لدعم التحول نحو مجتمع أقل اعتماداً على النقد. ولم تغب الأغذية والزراعة عن هذه المبادرات، إذ استهدفت تعزيز الأمن الغذائي والاستدامة، إلى جانب الرعاية الصحية لتحفيز الابتكار ورفع كفاءة الخدمات، والمعادن والتعدين بوصفه ركيزة ثالثة للاقتصاد الوطني. أما القطاع العقاري فاستهدفت المبادرات فيه إعادة تشكيل المشهد الحضري، بينما ركزت مبادرات الاتصالات والإعلام والتقنية على رفع التنافسية العالمية، والنقل والخدمات اللوجستية على تحويل المملكة إلى مركز لوجستي عالمي، فضلاً عن المرافق الخدمية والطاقة المتجددة لدعم الاستدامة البيئية. (صندوق الاستثمارات العامة، دت)

رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

انطلقت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ منذ عام ٢٠١٦ ومن ادراك عميق لمكامن ونقاط قوة الممكة فهي قبله للعالمين الإسلامي والعربي وعلى مدار سنين مديد وعقود طويلة سخرت كافة الامكنات لرعاية المسجد الحرام والنبوي وخدمة لضيق الرحمن وامتداد لقيم راسخة لابناء هذه ابلد كما انها تقع في موقع جغرافي استراتيجي فهي محور ربط يصل بين قارات العالم الثالث مارا بها من اهم المعابر الحيوية لتكون مركزا للاقتصاد والتجارة العالمية وتقوم الرؤية حلى محاورها الثلاث مجتمع حيوي ثم اقتصاد مزهر ثم وطن طموح مع وضع تمكين المواطن وتنويع الاقتصاد من ضمن اهم اولياتها .

فُسِّمَت رحلة التنفيذ إلى ثلاث مراحل مدة كل منها خمس سنوات. أُرست المرحلة الأولى قواعد صلبة عبر إصلاحات هيكلية ومالية واجتماعية، ثم جاءت المرحلة الثانية لدفع الإنجاز في القطاعات ذات الأولوية، وتستهدف المرحلة الثالثة استدامة الأثر واستثمار فرص النمو الجديدة. تظهر نتائج هذا المسار اليوم في حراك اقتصادي متسارع، حيث تتكامل الاستراتيجيات الوطنية والمشاريع الكبرى لبناء اقتصاد متنوع يخدم التنمية المستدامة، ويضع المملكة ضمن مقدمة الدول من حيث القوة الاقتصادية. (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، ٢٠٢٦)

المحور الأول: تعزيز الممكنات الاقتصادية والبيئة الاستثمارية

يركز هذا المحور على تحسين بيئة الأعمال من الناحية التنظيمية وتسهيل ممارسة الأنشطة التجارية، مع تحرير الأصول المملوكة للدولة وخصخصة قطاعات خدمية محددة لفتح آفاق جديدة أمام القطاع الخاص. يرتبط ذلك بتطوير سوق مالية متقدمة، أساسية وثنائية، تمكّن التمويل وتجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية عبر مناطق خاصة وإعادة تأهيل المدن الاقتصادية. ويؤدي صندوق الاستثمارات العامة دوراً محورياً في هذا المحور، إذ يعمل كأداة سيادية لتعزيز الأصول وإطلاق قطاعات جديدة وبناء شركات عالمية ترفع من مكانة الشركات الوطنية إقليمياً ودولياً.

المحور الثاني: تطوير القطاعات الصناعية واللوجستية ومزيج الطاقة

تستهدف هذه التوجهات رفع القيمة المضافة من قطاع التعدين، ورفع نسبة المحتوى المحلي في قطاعي النفط والغاز والقطاعات غير النفطية. ويشمل ذلك زيادة الطاقة الإنتاجية للغاز وتطوير الصناعات التحويلية المرتبطة به، إلى جانب رفع تنافسية قطاع الطاقة وزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في المزيج الوطني. من ناحية أخرى، يستهدف التحول الصناعي توطين الصناعات الواعدة والعسكرية وتنمية الاقتصاد الرقمي وتطوير قطاعي التجزئة والسياحة، مع تطوير المراكز اللوجستية وتحسين الربط المحلي والدولي لشبكات التجارة والنقل، وتعميق التعاون الخليجي والإقليمي والدولي.

المحور الثالث: تنمية رأس المال البشري ومواءمة سوق العمل

يبني هذا المحور رحلة تعليمية متكاملة تحسّن مخرجات التعليم الأساسي وترفع تصنيف الجامعات، وتوفر معارف نوعية للمتميزين لضمان مواءمة التعليم مع احتياجات سوق العمل. تمتد الأهداف إلى التدريب المهني، وتحسين جاهزية الشباب، ورفع مشاركة المرأة، ودمج ذوي الإعاقة في المنظومة الاقتصادية. وتسعى الاستراتيجية أيضاً إلى ترسيخ ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، ورفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة في الاقتصاد الوطني، وتحسين الظروف المعيشية والعملية للوافدين بما يسهم في استقطاب المواهب العالمية.

المستهدفات الركيزة للتحويل الاقتصادي الهيكلي

تسعى المملكة عبر هذه المستهدفات إلى بناء اقتصاد مستدام ومتنوع، بعيداً عن الاعتماد التقليدي على النفط.

على صعيد التنافسية العالمية، تطمح المملكة للدخول ضمن المراكز الخمسة عشر الأولى عالمياً، وصولاً إلى قائمة العشر الأوائل في مؤشر التنافسية العالمية. يستدعي هذا الطموح تطوير البنية التحتية والخدمات، ومن المخطط رفع تصنيف المملكة في مؤشر الأداء اللوجستي من المركز ٤٩ إلى المركز ٢٥. ويلعب صندوق الاستثمارات العامة دوراً محورياً هنا، إذ تستهدف الرؤية زيادة أصوله من ٦٠٠ مليار ريال إلى أكثر من ٧ تريليونات ريال.

أما على مستوى تنويع مصادر الدخل، فتلتزم الرؤية برفع مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي غير النفطي من ١٦٪ إلى ٥٠٪، مع رفع نسبة التوطين في قطاع النفط والغاز إلى ٧٥٪. وتهدف كذلك زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي من ٢٠٪ إلى ٣٥٪، ورفع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من ٣,٨٪ إلى ٥,٧٪.

وعلى صعيد سوق العمل، تستهدف السياسات خفض معدل البطالة من ١٢,٣٪ إلى ٧٪، ورفع مشاركة المرأة في سوق العمل لتتجاوز ٣٠٪. وتختتم هذه الأهداف برفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي من ٤٠٪ إلى ٦٥٪، ليصبح الشريك الأول في قيادة النمو الاقتصادي.

صندوق الاستثمارات العامة والتنمية المستدامة

تحتل الاستدامة موقعاً جوهرياً في استراتيجية الصندوق طويلة الأجل، بما يتسق مع مستهدفات رؤية ٢٠٣٠ واستراتيجية الصندوق للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥. وباعتباره أحد أكبر صناديق الثروة السيادية وأكثرها تأثيراً على الاقتصاد العالمي، يحرص الصندوق على دمج مبادئ الاستدامة في نهجه الاستثماري، محاولاً الموازنة بين تعظيم المنفعة على المدى الطويل والوفاء بالتزاماته البيئية والاجتماعية.

إنجازات الصندوق في التنمية المستدامة (2021-2024)

عام ٢٠٢٢ : يعتبر من أهم السنوات التي عمل فيها صندوق الاستثمارات بخصوص التنمية المستدامة حيث وجّه الصندوق جهوده نحو تعزيز المبادئ الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عبر أنشطته وشركات محفظته، مع تحسين آليات جمع البيانات والإبلاغ لرصد التقدم بشفافية. أصدر الصندوق في هذا العام أول سندات خضراء لصندوق ثروة سيادي بقيمة ٣ مليارات دولار، لدعم مشاريع المباني الخضراء والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والإدارة المستدامة للمياه. استثمر أيضاً عبر شركة بديل في مشروع سدير للطاقة الشمسية بقيمة تقارب ٣,٤ مليارات ريال، بطاقة إنتاجية ١,٥ جيجاوات تكفي لتزويد ١٨٥ ألف منزل. ووقّعت أكوا باور، إحدى شركات محفظته، اتفاقيات لتطوير مشروع رياح كاراكالباكستان بقدرة ١,٥ جيجاوات في أوزبكستان. أطلق الصندوق كذلك شركة سوق الكربون الطوعي الإقليمية، التي سهّلت مزاداً لبيع ١,٤ مليون طن من أرصدة الكربون، وهي أكبر عملية من نوعها عالمياً حتى ذلك الحين. (صندوق الاستثمارات العامة، ٢٠٢٢)

عام ٢٠٢٣: حصل الصندوق على المرتبة السابعة عالمياً والأولى على مستوى الشرق الأوسط بين الصناديق السيادية، وفق تقييم مؤسسة Global SWF لمؤشر الحوكمة والاستدامة والمرونة. يمثل هذا قفزة كبيرة من المرتبة ٧١ التي احتلها عام ٢٠٢١، وقد اختارته المؤسسة نفسها رائداً للاستدامة في العام ذاته. (صندوق الاستثمارات العامة، ٢٠٢٤)

عام ٢٠٢٤: واصل الصندوق تطوير استراتيجيته نحو الحياد الصفري، متماشياً مع إطار الاقتصاد الدائري للكربون في المملكة. حقق خفضاً بنسبة ٣٠٪ في انبعاثات غازات الدفيئة مقارنة بعام ٢٠٢٢، وأصبحت ٨٤٪ من انبعاثات شركات محفظته مشمولة بخطة إزالة الكربون، مع التزام بالوصول إلى الحياد الصفري بحلول ٢٠٥٠. عزز الصندوق أطر الحوكمة وإدارة بيانات الاستدامة، وقاس بصمته الكربونية، وحدد فرصاً لخفض استهلاك الطاقة بأكثر من ١٥٪. تبنّى معايير LEED في مرافقه، وتحول للطاقة المتجددة في مكاتبه الدولية، وحُدث أسطوله بمركبات هجينة وكهربائية. وسّع الصندوق نطاق تمويله الأخضر بإصدار سندات خضراء جمع من خلالها ٩ مليارات دولار حتى أكتوبر ٢٠٢٤، خُصص منها ٥,٢ مليارات دولار لتمويل ٩١ مشروعاً مؤهلاً، مع تحديد نفقات رأسمالية مستقبلية بقيمة ١٩,٤ مليار دولار. سجّل الصندوق تقدماً في مؤشر الحوكمة والاستدامة والمرونة بنسبة ٩٦٪ في هذا العام، محافظاً على صدارته إقليمياً ومركز متقدم عالمياً بين ٢٠٠ جهة استثمارية سيادية. طور أطراً كمية لإدارة مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة شملت تقييم أكثر من ١,٣٠٠ شركة عامة، ومقارنة مرجعية مع ١٦,٠٠٠ شركة مدرجة عالمياً، وتقييم أكثر من ١٢٠ شركة في المنطقة. عزز أداء الاستدامة عبر ١٥ إطار عمل متخصصاً، وأجرى ٧٢ تقييماً خلال العام، وأصدر أربعة تقارير أداء. وجّه نحو ٢٪ من أصوله للاستثمار المباشر في حلول مناخية مبتكرة، و ٢١٪ لمبادرات تمكين مناخية. على مستوى شركات المحفظة، برزت مبادرات في الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر وإعادة التدوير والتنقل النظيف والزراعة المستدامة. ويتطلع الصندوق في عام ٢٠٢٥ إلى تعميق أثره التحويلي وتعزيز أطر الحوكمة والاستدامة والمرونة، مستهدفاً ترسيخ مكانته مرجعاً عالمياً في الاستثمار المسؤول. (صندوق الاستثمارات العامة، ٢٠٢٥)

دور صندوق الاستثمارات العامة في تنويع مصادر الدخل

أظهرت نتائج برامج رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ نجاحاً في تعزيز التنوع الاقتصادي وذلك من خلال تقليل الاعتماد على العوائد النفطية بوصفها المصدر الأساسي للإيرادات العامة. وقد انعكس ذلك في النمو المتسارع للأنشطة الاقتصادية الغير نفطية والتي ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى نسبة غير مسبوقه وهيا ٥٥٪ بنهاية عام ٢٠٢٥ وهو أعلى مستوى تحققه المملكة في هذا المجال وكما سجلت الإيرادات الحكومية غير النفطية تجاوز ١٧٠٪ وذلك مقارنة بعام ٢٠١٦ وهذا يعكس فعالية السياسة التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل والانتقال من أن تكون الدولة معتمدة كلياً على الاقتصاد الرجعي إلى التحول إلى اعتماد جزئي وتنويع مصادر الدخل وذلك لضمان تحقيق تنمية مستدامة في الدخل. ويعد صندوق الاستثمارات العامة هو أبرز الأدوات التي استخدمتها الرؤية في تحقيق هذا الهدف والتحول الاقتصادي حيث انتقل من مجرد جهة استثمارية إلى محرك أساسي للتنمية الاقتصادية وتنمية القطاعات الغير نفطية في المملكة العربية السعودية وقد اسهم الصندوق في تمويل عدد من المشاريع الكبرى مثل مشروع الدرعية ومشروع البحر الأحمر ومشروع القدية أيضاً والتي استهدفت تنويع القاعدة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية وخلق فرص استثمارية جديدة في شتى المجالات مثل قطاع الترفيه والسياحة والثقافة والخدمات وغيرها. كم ساهم صندوق الاستثمارات العامة في تعزيز النمو الاقتصادي ورفع مساهمة القطاع الغير نفطي في الاقتصاد الوطني حيث بلغت مساهمته حوالي ١٠٪ من الإنتاج الإجمالي الغير نفطي إضافة إلى ذلك أسهمت المشروعات والاستثمارات التابعة للصندوق في توفير أكثر من مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة منذ عام ٢٠١٨ مما يعكس دوره في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية من خل الدعم التوظيف

وتحفيز النشاط الاجتماعي. ومن جانب آخر، أسهمت هذه الجهود في تعزيز المكانة الاقتصادية الدولية للمملكة العربية السعودية، حيث تجاوز الناتج المحلي الإجمالي حاجز التريليون دولار للمرة الأولى، كما تقدمت المملكة إلى المرتبة السابعة عشرة عالمياً في تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠٢٥. وتزامن ذلك مع افتتاح المقرات الإقليمية لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مدينة الرياض، وهو ما يعكس تنامي الثقة الدولية بالاقتصاد السعودي وتعزيز الدور الجيو اقتصادي للمملكة العربية السعودية سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي. وبناءً على ذلك، يمكننا القول إن صندوق الاستثمارات العامة يمثل إحدى أهم الركائز التي استندت إليها رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة، من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الواعدة، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، ورفع المقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، بما من خلاله أن يسهم في بناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة وأقل تأثراً بتقلبات أسواق النفط. (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، ٢٠٢٦)

الفصل الثالث: تحليل مساهمة صندوق الاستثمارات العامة في تمويل برامج التنمية المستدامة — دراسة تطبيقية

لا تحمل جميع أهداف التنمية المستدامة القابلية نفسها للترجمة إلى قرارات استثمارية فعلية. فحين يتعلق الأمر بالنمو الاقتصادي أو التوسع في قطاعي الصحة والتصنيع، يجد المستثمر السيادي مسارات واضحة نسبياً لتوجيه رأس المال، أما حين يتصل الهدف بقضايا أكثر تجريداً كالححد من الفقر أو تحقيق العدالة الاجتماعية، فإن الأثر يصبح غير مباشر، ويصعب قياسه بالمقاييس المالية التقليدية. هذا التفاوت في قابلية القياس هو ما دفع جزءاً من الأدبيات المتخصصة إلى تصنيف أهداف التنمية المستدامة، من منظور استثماري بحت، إلى أربع مجموعات رئيسية: أهداف مرتبطة بالاقتصاد الحقيقي ونمو الدخل، أهداف مناخية تتصل بالطاقة النظيفة والبنية التحتية الخضراء، أهداف اجتماعية تمس التعليم والتوظيف والحد من الفقر، وأهداف بنية تحتية تُعنى بالمدن والمرافق والمشاريع الكبرى. ويشكل هذا التصنيف الأساس الذي بُنيت عليه معايير التقييم الأربعة الأولى المعتمدة في هذا الفصل، بحيث يقابل كل معيار إحدى هذه المجموعات بدلاً من أن يكون اختياراً اعتباطياً منفصلاً عن الإطار النظري. غير أن الأثر التنموي وحده لا يكفي لتقييم أداء صندوق سيادي بحجم صندوق الاستثمارات العامة، إذ تبقى جودة الإدارة وسلامة القرار الاستثماري شرطاً مكملاً لأي تقييم موضوعي. من هنا يُضاف معيار خامس، هو الحوكمة، استناداً إلى مبادئ سانتيago التي وضعها المجتمع الدولي، برعاية صندوق النقد الدولي، لتكون مرجعاً موحداً لتقييم شفافية الصناديق السيادية واستقلالية قراراتها وكفاءة إدارة مخاطرها. وتزداد وجاهة هذا المعيار حين يتعلق الأمر بصندوق مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستهدفات دولة بعينها، وهو ما يفرض تدقيقاً أكبر في مدى استقلالية قراره الاستثماري عن الاعتبارات السياسية.

ولعل ما يمنح هذا الإطار التحليلي أهمية خاصة في حالة صندوق الاستثمارات العامة هو طبيعة تحوُّله من صندوق ثروة تقليدي يكتفي بحفظ الفوائض المالية، إلى ما تصفه بعض الدراسات بـ"صناديق التنمية السيادية"؛ وهي كيانات لا تكتفي بجمع الثروة، بل تتبنى دوراً فاعلاً في صناعتها، على غرار تيماسيك في سنغافورة أو صندوق الاستثمار المباشر الروسي. فهذه النماذج تجمع بين هدفين قد يبدوان متعارضين للوهلة الأولى، تحقيق عائد مالي مجدٍ من جهة، وخدمة أهداف تنموية وطنية واسعة من جهة أخرى، وهو بالضبط الإشكال الذي يسعى هذا الفصل إلى اختباره تطبيقياً عبر خمسة معايير: الأثر الاقتصادي، الاستدامة البيئية، الأثر الاجتماعي، البنية التحتية، والحوكمة".

أولاً: معيار الأثر الاقتصادي

يقيم هذا المعيار دور الصندوق من خلال مساهمة استثماراته في دعم الاقتصاد الحقيقي: تنويع مصادر الدخل، حجم القيمة المضافة، القدرة على خلق فرص عمل مستدامة، والمساهمة في تطوير القطاعات الإنتاجية. كما يُنظر إلى مدى توجه الاستثمارات نحو قطاعات استراتيجية تدعم التحول الاقتصادي، ومدى اعتمادها على رؤية طويلة الأجل بدلاً من العوائد قصيرة المدى.

تحوّل الصندوق من مجمّع وحافظ للثروة إلى خالق للقيمة ومحفز للنمو طويل الأجل، عبر تنويع الموارد وضمان استدامة الرخاء للأجيال القادمة. وتنعكس أرقامه تنوعاً ملموساً لمصادر الدخل الوطني وابتعاداً تدريجياً عن الاعتماد الكلي على النفط.

تضاعفت أصول الصندوق أكثر من ست مرات منذ عام 2015، من 570 مليار ريال إلى 3.42 تريليون ريال في عام 2024، مع عائد للمساهمين بلغ 7.2% سنوياً منذ عام 2017 (صندوق الاستثمارات العامة، ٢٠٢٥؛ وكالة الأنباء السعودية، ٢٠٢٥).

بلغ إنفاقه على المحتوى المحلي نحو 590 مليار ريال خلال الفترة نفسها. جزء كبير من هذا المبلغ يعود بأثر مباشر على السوق الوطنية (صندوق الاستثمارات العامة، ٢٠٢٦ ب).

مليارات ريال هي المساهمة التراكمية للصندوق في الناتج المحلي غير النفطي بين عامي 2021 و2024 و910 (الجزيرة نت، ٢٠٢٥).

احتل الصندوق المرتبة الخامسة بين أكبر الصناديق السيادية عالمياً في 2024، بعد نقل حصة إضافية بنسبة من أسهم أرامكو إليه 8% (الجزيرة نت، ٢٠٢٤) كما حصل على لقب أعلى علامة تجارية قيمة بين الصناديق السيادية عالمياً، بقيمة 1.2 مليار دولار وفق تقرير براند فاينانس لعام 2025 Aa3 إلى A1 رفعت موديز تصنيفه الائتماني من (العربية للأعمال، ٢٠٢٥).

أرقام ضخمة بلا شك، لكن التحليل الدقيق يكشف أن جزءاً من نمو الأصول مصدره تحويل حصة أرامكو من داخل منظومة الدولة، لا استثماراً إضافياً في الاقتصاد الحقيقي. هذا لا يلغي الأثر الفعلي للمحتوى المحلي والشركات المنشأة حديثاً، فهي استثمار حقيقي في بنية الاقتصاد الوطني.

ثانياً: معيار الاستدامة البيئية

الاستدامة البيئية عند الصندوق أوسع من مجرد تجنب القطاعات الملوثة. اتفاقية باريس للمناخ لعام 2015 وهدف الحياد الكربوني بحلول 2050 أرسيا أطراً مرجعية باتت أداة أساسية لتقييم كبرى المؤسسات الاستثمارية، ويسير الصندوق ضمنها.

التزم الصندوق بتحقيق الحياد الكربوني في محفظته بحلول 2050، ضمن دعمه لمبادرة السعودية الخضراء التي تستهدف زراعة عشرة مليارات شجرة وخفض الانبعاثات بنحو 278 مليون طن سنوياً. وطوّر إطار استدامة للإفصاح المناخي TCFD داخلياً يتسق مع توصيات فريق

خفّض الصندوق انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 30% خلال 2024 مقارنة بخط أساس 2022، وباتت 84% تقريباً من انبعاثات شركات محفظته مشمولة بخطط فعالة لإزالة الكربون

أكوا باور: 111 مشروعاً في 15 دولة، بقدرة تعاقدية 93 جيجاواط وأصول مدارة تبلغ 114.8 مليار دولار سجّلت أيضاً رقماً قياسياً عالمياً في كفاءة الطاقة بتحليل المياه، بانخفاض 87% في استهلاك الطاقة النوعية

، الطاقة الشمسية: استثمارات تجاوزت 9 مليارات دولار في مشاريع سدير والشعبية 2 والرس 2 والكهفة وسعد 2 بقدرة إنتاجية إجمالية 13.6 جيجاواط. محطة سدير وحدها تخفض نحو 2.9 مليون طن من الانبعاثات سنوياً

وأكوا باور، يُصنّف بين أكبر Air Products في نيوم، بالشراكة مع ENOWA الهيدروجين الأخضر: مشروع مشاريع الهيدروجين الأخضر عالمياً. وفي مصر، وقّع الصندوق عام 2023 اتفاقية باستثمارات بلغت 4 مليارات دولار لإنتاج نحو 600 ألف طن من الأمونيا الخضراء سنوياً

نيوم يعتمد بالكامل على الطاقة المتجددة، ويحافظ على الجزء الأكبر من بيئته الطبيعية. استثمارات المعلنة تجاوزت 500 مليار دولار

في 2024، وقّعت اتفاقيات لتوطين صناعة توربينات الرياح والألواح الشمسية داخل المملكة عبر شركة توطين للطاقة المتجددة، وفاز تحالف تقوده أكوا باور بمشروع لطاقة الرياح في مصر بقدرة 1.1 جيجاواط واستثمارات تُقدّر بنحو 1.5 مليار دولار

لم يعد الصندوق يركّز فقط على الاستثمارات التقليدية المرتبطة بالنفط. الوصول إلى أكثر من 93 جيجاواط من الطاقة النظيفة المتعاقد عليها رقم كبير حتى بالمقاييس الدولية، ويظهر تحولاً حقيقياً في وجهة الاستثمار. في المقابل، لا يزال الصندوق يحتفظ باستثمارات ضخمة في النفط والبتروكيماويات، وعلى رأسها أرامكو، وتقييم أثره البيئي الحقيقي يبقى معقداً بسبب محدودية الإفصاح التفصيلي عن انبعاثات كامل المحفظة

ثالثاً: الأثر الاجتماعي

الاستثمار السيادي لم يعد يُقاس بالربح وحده؛ الاهتمام العالمي المتزايد بتحسين حياة المجتمع وخلق آثار تنموية طويلة المدى جعل الأثر الاجتماعي معياراً أساسياً بحد ذاته. وارتباط الصندوق المباشر بمستهدفات رؤية 2030 يمنح هذا الجانب وزناً إضافياً في حالته

أكثر من 1.1 مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة وقررتها مشاريع الصندوق حتى الآن، ويتوقع أن تضيف شركة آلات وحدها أكثر من 39 ألف وظيفة بحلول 2030

Public Investment Fund. (2024)

برنامج «عزم»، بالتعاون مع صندوق تنمية الموارد البشرية ومجموعة روشن، يقدم تدريباً وشهادات مهنية معتمدة في إدارة المشاريع والبناء والصحة والسلامة وإدارة المرافق

Public Investment Fund. (2025)

روشن تستهدف رفع نسبة تملك المواطنين للمساكن إلى 70%. مشروع المنار وحده في مكة أنشأ خلال 2024 أكثر من 4 آلاف وحدة سكنية تخدم ما يزيد على 17 ألف شخص

Roshn Group. (2024)

من 40 خريجاً فقط عام 2017 إلى نحو 160 خريجاً سنوياً في 2024 — هكذا توسّع برنامج تطوير الخريجين في تخصصات تشمل الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات والمالية والهندسة والقانون

مشروع القدية يجمع الترفيه والثقافة والرياضة على مساحة تتجاوز 366 كيلومتراً مربعاً

استثمرت شركة آلات نحو 401 مليون ريال لإنشاء مصنع للروبوتات بالشراكة مع سوفت بنك

هذا توسع حقيقي في الدور الاجتماعي للصندوق، خصوصاً في التوظيف والإسكان ومشاريع جودة الحياة. لكن العدد الإجمالي للوظائف لا يخبرنا بطبيعتها ولا بتوزيعها الجغرافي، وأغلب المشاريع الكبرى متركزة في الرياض وجدة والمناطق الساحلية. وقياس الأثر الاجتماعي حتى الآن يعتمد بدرجة كبيرة على أرقام يصدرها الصندوق (SROI) نفسه؛ لا توجد بعد تقارير مستقلة كافية تقيسه وفق معايير دولية دقيقة كالعائد الاجتماعي على الاستثمار

Alat. (2024)

رابعاً: البنية التحتية

الاستثمار في البنية التحتية لا يتوقف عند إنشاء المشاريع؛ أثره يمتد إلى النشاط الاقتصادي وكفاءة الخدمات وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي. دراسات اقتصادية عديدة تربط الإنفاق عليها بعوائد مضاعفة على المدى الطويل خصوصاً في الاقتصادات النامية

نيوم: أكثر من 26 ألف كيلومتر مربع، استثمارات تفوق 500 مليار دولار، أنظمة نقل ذكية وطاقة متجددة بالكامل- اتفاقية دمج مع شركة الاتصالات السعودية عام لتأسيس واحدة من أكبر شركات أبراج الاتصالات في 2024 الشرق الأوسط

طيران الرياض تستهدف الوصول إلى أكثر من 100 وجهة عالمية عند بدء تشغيلها التجاري

البحر الأحمر الدولية افتتحت خلال 2024 عدداً من الفنادق والمنتجات الجديدة

روشن حصلت على تسهيلات ائتمانية كبيرة خلال 2024، ووجهت جزءاً كبيراً من عقودها للموردين المحليين (صندوق الاستثمارات العامة، ٢٠٢٥)

حضور الصندوق واضح هنا، سواء في حجم المشاريع أو تنوع القطاعات؛ فاستثماراته تمتد من البنية التقليدية إلى المدن الذكية والمطارات والسياحة والتقنيات المتقدمة. ونجاح البنية التحتية لا يُقاس بالإنشاء وحده، بل بقدرتها لاحقاً على جذب السكان والاستثمارات وتحقيق عوائد تشغيلية

خامساً: معيار الحوكمة والاستدامة المؤسسية

نجاح الصناديق السيادية يُقاس بحوكمتها بقدر ما يُقاس بأصولها؛ الشفافية وجودة الإدارة وكفاءة اتخاذ القرار تحدد ثقة المستثمرين والأسواق العالمية بقدرة الصندوق على إدارة أصوله باستقرار على المدى الطويل. يشمل هذا مستوى الإفصاح، ووضوح الأهداف الاستثمارية، واستقلالية القرار، وإدارة المخاطر، والالتزام بالمعايير الدولية للصناديق السيادية

من 40% في 2021 إلى 96% في 2024، ليحتل المركز الأول عالمياً GSR ارتفاع تقييم الصندوق في مؤشر بشكل مشترك بين عدد كبير من المستثمرين السياديين (سي إن بي سي عربية، ٢٠٢٥).

بنظرة مستقبلية A+ في 2024، وأكدت فيتش تصنيف Aa3 إلى A1 رفعت موديز تصنيفه الائتماني من مستقرة (العربية للأعمال، ٢٠٢٥).

تجاوزت أصوله 4.3 تريليون ريال، مع نمو واضح في الإيرادات والأرباح والسيولة النقدية خلال 2024 (جريدة الرياض، ٢٠٢٥).

خلال فترة قصيرة يُعد من أسرع التحولات المسجلة بين الصناديق السيادية، وقد GSR التحسن الكبير في مؤشر انعكس على التصنيفات الدولية وثقة المؤسسات المالية. تبقى مع ذلك ملاحظات حول درجة الشفافية التشغيلية واستقلالية القرار الاستثماري، خاصة في ظل الارتباط الوثيق بين الصندوق ومستهدفات رؤية 2030.

يكشف تطبيق المعايير الخمسة على استثمارات صندوق الاستثمارات العامة عن مسار تحول واضح المعالم، تجاوز فيه الصندوق دوره التقليدي كحافظ للثروة ليصبح فاعلاً حقيقياً في صناعة التنمية الوطنية. فعلى صعيد الأثر الاقتصادي، لا تقتصر الصورة على تضاعف الأصول ست مرات خلال عقد واحد فحسب، بل تمتد إلى مساهمة تراكمية تجاوزت ٩١٠ مليارات ريال في الناتج المحلي غير النفطي، وهو رقم يعكس تحولاً فعلياً في بنية الاقتصاد السعودي نحو التنوع، وليس مجرد نمو محاسبي في قيمة الأصول. وعلى صعيد الاستدامة البيئية، تقدّم تجربة الصندوق نموذجاً لافتاً لصندوق سيادي نفطي المنشأ يعيد توجيه استثماراته بجدية نحو الطاقة النظيفة، بأكثر من تسعة مليارات دولار في مشاريع الطاقة الشمسية وحدها، وشرارات نوعية في الهيدروجين الأخضر عبر مشروع إنوا في نيوم. هذا التوجه لا يقتصر على الإعلانات، بل يترجم إلى خفض فعلي بنسبة ٣٠٪ في انبعاثات غازات الدفيئة خلال سنتين فقط، وهي وتيرة تحول تضع الصندوق في موقع متقدم مقارنة بكثير من نظرائه الدوليين. أما على الصعيدين الاجتماعي والمتعلق بالبنية التحتية، فقد نجح الصندوق في ترجمة استثماراته إلى أثر ملموس في حياة الناس، من توفير أكثر من مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، إلى مشاريع إسكانية وترفيهية غيرت ملامح مدن بأكملها، وصولاً إلى مشاريع بنية تحتية عملاقة كنيوم والبحر الأحمر التي تعيد تعريف موقع المملكة على خارطة الاستثمار العالمي. وتبقى هذه الإنجازات، رغم الحاجة إلى مزيد من أدوات القياس المستقلة، شاهداً على قدرة الصندوق على تنفيذ مشاريع بهذا الحجم والتعقيد في زمن قياسي. ولعل أوضح مؤشرات هذا التحول تظهر في معيار الحوكمة، حيث قفز تصنيف الصندوق في مؤشر الحوكمة والاستدامة والمرونة (GSR) من ٤٠٪ في ٢٠٢١ إلى ٩٦٪ في ٢٠٢٤، ليحتل المركز الأول عالمياً بشكل مشترك بين كبرى الصناديق السيادية، إلى جانب ترقية تصنيفه الائتماني من موديز وفيتش. هذه القفزة، المسجلة خلال ثلاث سنوات فقط، تعكس التزاماً مؤسسياً جاداً برفع مستوى الشفافية والإفصاح، لا مجرد تحسين تجميلي في المؤشرات. وفي المحصلة، يقدم صندوق الاستثمارات العامة نموذجاً سعودياً واعداً لكيفية توظيف الثروة السيادية في خدمة أهداف التنمية المستدامة، بما يجمع بين الطموح الاستثماري والمسؤولية التنموية. ويبقى الأمر الأهم أن هذا النموذج ما زال في طور النضج، وأن الفجوات التي رصدها هذا الفصل، من محدودية أدوات القياس المستقلة إلى استمرار الاعتماد الجزئي على قطاعات الطاقة التقليدية، لا تُضعف من قيمة ما تحقق، بل تفتح المجال أمام توصيات هذا البحث لتعزيز مسيرة هذا التحول وترسيخها.

الخاتمة

يتضح من خلال هذا البحث أن صندوق الاستثمارات العامة السعودي قد قطع شوطاً بالغ الأهمية في مسيرة تحويل الاقتصاد السعودي من الاعتماد على الموارد النفطية إلى اقتصاد متنوع ومستدام قوي وقد جسّد الصندوق نموذجاً فريداً يجمع بين الطموح الاستثماري على المستوى العالمي وأهداف التنمية الوطنية الشاملة ضمن إطار

وعلى صعيد الأثر الاقتصادي، أثبت الصندوق قدرة عالية على التحول من مجرد أداة لحفظ الثروة إلى محرك حقيقي للنمو والتنويع الاقتصادي، إذ تضاعفت أصوله أكثر من ست مرات خلال عقد من الزمن، وساهم بشكل تراكمي في الناتج المحلي غير النفطي بما يفوق 910 مليارات ريال خلال الفترة (2021-2024). وعلى صعيد الاستدامة البيئية، انتقل الصندوق من الاستثمار الهيدروكربوني التقليدي إلى تبني منظومة متكاملة تشمل الطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين الأخضر وأسواق الكربون، مع التزامه بتحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050. أما على الصعيد الاجتماعي، فقد وفر الصندوق أكثر من مليون فرصة عمل وأسهم في تطوير برامج الإسكان والتدريب وجودة الحياة. وفيما يخص الحوكمة، فقد ارتقى الصندوق بتصنيفاته الدولية ارتقاءً ملحوظاً من المرتبة الواحدة والسبعين عالمياً إلى المرتبة السابعة في مؤشر الحوكمة والاستدامة والمرونة خلال سنوات قليلة فحسب.

غير أن هذه الإنجازات الكبيرة لا تخلو من تحديات جوهرية ينبغي الإقرار بها: فثمة تناقض بين الالتزامات البيئية من جهة والاستمرار في الاستثمار الضخم في قطاعات الوقود الأحفوري من جهة أخرى. كما أن الطموح الهائل لبعض المشاريع الكبرى يواجه تحديات تنفيذية واقعية. وتبقى مسألة التوزيع الجغرافي العادل للفوائد التنموية واحدة من أبرز النقاط التي تستدعي المزيد من الاهتمام والمعالجة.

وفي المحصلة، يمثل صندوق الاستثمارات العامة السعودي نموذجاً استثمارياً سيادياً طموحاً يسعى إلى الموازنة بين متطلبات العائد المالي وأهداف التنمية المستدامة في سياق وطني فريد يتسم بالتحويلات الاقتصادية العميقة والمتسارعة. وتبقى قيمة هذا النموذج رهينة بقدرته على ترجمة الطموحات المعلنة إلى واقع ملموس يصمد أمام أدوات القياس المستقلة والمعايير الدولية الصارمة.

توصيات البحث

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج وتحليلات، يوصي الباحث بما يلي:

١. تطوير أدوات مستقلة لقياس الأثر التنموي الفعلي لاستثمارات صندوق الاستثمارات العامة، بحيث لا تبقى الأرقام المعتمدة صادرة عن الصندوق نفسه فحسب، بل تخضع لمراجعة من جهات دولية متخصصة، على غرار مؤشر العائد الاجتماعي على الاستثمار (SROI).
٢. العمل على معالجة التناقض القائم بين الالتزامات البيئية المعلنة واستمرار الاستثمار الكبير في قطاعات الوقود الأحفوري. فالحياد الكربوني المستهدف بحلول ٢٠٥٠ يحتاج خطة انتقالية أوضح تحدد وتيرة تقليص هذه الاستثمارات، لا الاكتفاء بتوسيع المحفظة النظيفة إلى جانبها.
٣. إعادة النظر في التوزيع الجغرافي لمشاريع الصندوق. تركز الغالبية العظمى منها في الرياض وجدة والمناطق الساحلية، بينما تبقى مناطق أخرى في المملكة أقل استفادة من هذا الزخم الاستثماري؛ وتوسيع نطاق المشاريع جغرافياً يعزز عدالة توزيع الفوائد التنموية.
٤. رفع مستوى الإفصاح التشغيلي، خصوصاً فيما يتعلق باستقلالية القرار الاستثماري عن الاعتبارات السياسية. الفقرة التي حققها الصندوق في مؤشر الحوكمة والاستدامة والمرونة (GSR) تستحق أن تُبنى عليها خطوات إضافية في هذا الاتجاه، لا أن تُعد نقطة وصول نهائية.
٥. دمج معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) بشكل أعمق في معايير اتخاذ القرار الاستثماري نفسها، وليس فقط في التقارير والإفصاحات اللاحقة للاستثمار.
٦. تعزيز الشفافية حول الانبعاثات الكاملة للمحفظة الاستثمارية، بما في ذلك حصص الصندوق في شركات النفط والبتروكيماويات، إذ لا تزال البيانات التفصيلية في هذا الجانب محدودة مقارنة بما هو متاح عن مشاريع الطاقة المتجددة.
٧. دراسة تجارب صناديق سيادية أخرى ذات توجه تنموي مماثل، مثل تيماسيك في سنغافورة، للاستفادة من آليات الموازنة التي اعتمدتها بين العائد المالي والهدف التنموي، بما يخدم نضج تجربة الصندوق السعودي.
٨. توسيع نطاق الدراسات الأكاديمية المستقلة حول أداء الصندوق، بدلاً من الاعتماد شبه الكلي على تقاريره الرسمية ومصادر مرتبطة بالدولة، بما يمنح الباحثين والمهتمين صورة أكثر توازناً عن نتائج استثماراته.

قائمة المراجع أولاً: المراجع العربية

- براند فاينانس). 2025، يوليو. (تقرير الصناديق السيادية 2025. لندن: براند فاينانس.
- "بطوري، رمضان). د.ت. (دور صناديق الثروة السيادية ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة": مبادلة للتنمية أنموذجاً. مجلة جامعة العربي التبسي – تبسة، العدد 1
- بن مبارك، أشواق، وباروق، نورهان). 2025. (دور الصناديق السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: دراسة حالة النرويج من 2020 إلى 2024 [مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، المركز الجامعي عبد الحفيظ [بوالصوف، ميلة، الجزائر
- جريدة الرياض). 2025. (نمو أصول صندوق الاستثمارات إلى 4.32 تريليون ريال وإيرادات 413 مليار ريال <https://www.alriyadh.com/2139084>
- الجزيرة نت). 2024، 10 مارس. (رغم تراجع الأرباح.. أرامكو السعودية ترفع التوزيعات 4 % في 2023 <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/3/10/>
- الجزيرة نت). 2025، 13 أغسطس. (أصول صندوق الاستثمارات السعودي المدارة ترتفع نحو تريليون دولار <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/8/13/pif-assets-management-2024>
- رؤية المملكة العربية السعودية 2030). 2026. (التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030: إنجازات عام 2025 <https://www.vision2030.gov.sa>. المملكة العربية السعودية: مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية
- سي إن بي سي عربية). 2025، 25 أبريل. (ما أبرز ما جاء في التقرير السنوي لـ«رؤية السعودية 2030»؟ <https://www.cnbcarabia.com/137153/2025/25/04/>
- صندوق الاستثمارات العامة). د.ت. (الموقع الرسمي لصندوق الاستثمارات العامة. تم الاسترجاع في 6 يوليو <https://www.pif.gov.sa> من 2026
- صندوق الاستثمارات العامة). 2022. (التقرير السنوي 2021. الرياض: صندوق الاستثمارات العامة <https://www.pif.gov.sa/en/investors/annual-reports/>
- صندوق الاستثمارات العامة). 2024. (التقرير السنوي 2023. الرياض: صندوق الاستثمارات العامة <https://www.pif.gov.sa/en/investors/annual-reports/>
- صندوق الاستثمارات العامة). 2025، أغسطس. (التقرير السنوي 2024. الرياض: صندوق الاستثمارات العامة <https://www.pif.gov.sa/en/investors/annual-reports/>
- صندوق الاستثمارات العامة). 2025، 13 أغسطس. (صندوق الاستثمارات العامة يواصل خلال عام 2024 قيادة التحول في الاقتصاد السعودي ورسم ملامح مستقبل الاقتصادات العالمية ويحقق 19 % نمواً في أصوله <https://www.pif.gov.sa/ar/news-and-insights/press-releases/2025/pif-continued-to-drive-the-economic-transformation-of-saudi-arabia-while-shaping-global-economies-in-2024/>
- صندوق الاستثمارات العامة). 2026. (إنجازات الصندوق <https://www.pif.gov.sa/ar/Pages/AboutPIF.aspx>
- صندوق الاستثمارات العامة). 2026، إبريل. (برئاسة سمو ولي العهد.. مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة يقر إستراتيجية الصندوق 2026-2030 [بيان صحفي]

insights/press-releases/2026/chaired-by-hrh-crown-prince-pif-board-of-directors-approves-pif-2026-2030-strategy/

العربية للأعمال). 2025، 6 يوليو. (صندوق الاستثمارات العامة بعد تخطي تريليون دولار [مقال رأي]

<https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/2025/07/06/>

المجلة الدولية للفقہ والقضاء والتشريع). 2022. (صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق أهداف التنمية
المجلة الدولية للفقہ والقضاء والتشريع، 3(3) ISSN Online: 2682-4221،
ISSN Print: 2682-4213.

الموقع الرسمي لرؤية السعودية 2030). 2026. <https://www.vision2030.gov.sa>

الموقع الرسمي لرؤية السعودية 2030). 2026. ب. (المحاور - اقتصاد مزدهر

<https://www.vision2030.gov.sa>

وكالة الأنباء السعودية (واس). (2025، 13 أغسطس). (صندوق الاستثمارات العامة يواصل خلال عام 2024
قيادة التحول في الاقتصاد السعودي ويحقق 19% نمواً في أصوله المُدارة

<https://www.spa.gov.sa/N2378104>

ثانياً: المراجع الأجنبية

Global SWF (2023). GSR Scoreboard 2023. Available at:

<https://globalswf.com/reports/2023gsr1>

Joint SDG Fund (2025). Sovereign Wealth Funds and the UN: Imagining a New Frontier for Global Development. Available at: <https://www.jointsdgfund.org>

Reuters/Joint SDG Fund (2023). Sovereign Wealth Funds Struggle to Turn Their Trillions to Climate Finance. Available at: <https://jointsdgfund.org>

SWF Institute (2024). Global Sovereign Wealth Fund Rankings, 2024. Available at: <https://www.swfinstitute.org>

United Nations (2015). Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development. UN General Assembly Resolution A/RES/70/1.

Alat announces partnership with SoftBank Robotics. <https://www.alat.com/news>

Qiddiya Investment Company. (2024). *About Qiddiya.* <https://www.qiddiya.com>

Roshn Group. (2024). *Al Manar Community.* <https://www.roshn.sa>